

## تنقيح الميزانية البرمجية للثنائية ٢٠٢٢-٢٠٢٣

تمديد برنامج العمل العام الثالث عشر  
٢٠١٩-٢٠٢٣ إلى عام ٢٠٢٥

### تقرير من المدير العام

#### برنامج العمل العام الثالث عشر، ٢٠١٩-٢٠٢٣: إحداث أثر قابل للقياس في البلدان

١- تندرج عملية إحداث الأثر القابل للقياس في صميم مهمة المنظمة المتمثلة في تعزيز الصحة، والحفاظ على سلامة العالم، وخدمة الضعفاء. ويركز برنامج العمل العام الثالث عشر، ٢٠١٩-٢٠٢٣ (برنامج العمل العام) على تحقيق آثار قابلة للقياس بشأن صحة السكان في جميع البلدان. وتوفر غايات المليارات الثلاثة المحددة في برنامج العمل العام (استفادة مليار شخص آخر من التغطية الصحية الشاملة، وحماية مليار شخص آخر من الطوارئ الصحية على نحو أفضل، وتمتع مليار شخص آخر بمزيد من الصحة والعافية بحلول عام ٢٠٢٣) نهجاً موحداً لتسريع وتيرة التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة. واستناداً إلى الوظائف الأساسية للمنظمة المتمثلة في تعزيز الدور القيادي، والتحفيز على تحقيق الأثر في مجال الصحة العامة بكل بلد، والتركيز على المنافع العالمية في مجال الصحة العامة تواصل المنظمة إحداث التحول وتظل الجهة المناسبة للغرض المتوخى منها وإنجاز مهمتها.

٢- وقد وضعت الأمانة، بالتشاور مع الدول الأعضاء، إطاراً للنتائج يُستخدم منذ عام ٢٠١٩ للإبلاغ عن تنفيذ برنامج العمل العام. ويتألف إطار النتائج الخاص بالمنظمة مما يلي: (أ) نظام لقياس الأثر من أجل تتبع التقدم المحرز في تحقيق غايات المليارات الثلاثة و٤٦ مؤشراً للحصائل (منها ٣٩ هدفاً من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة)؛ (ب) سجلّ لقياس أداء المخرجات من أجل ضمان توجيه عمل الأمانة نحو بلوغ غايات برنامج العمل العام؛ (ج) دراسات حالة قطرية نوعية. وتواصل تنقيح سجلّ قياس أداء المخرجات في الميزانية البرمجية منذ الموافقة على برنامج العمل العام. ويُستخدم إطار النتائج لأغراض الإبلاغ السنوي في تقرير المنظمة عن النتائج.<sup>١</sup>

٣- وقد تسببت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) في اضطرابات وتدمير وخسائر عواقبها أوسع في مجال التنمية المستدامة؛ وأدت إلى تقليص متوسط العمر المتوقع للسكان ومتوسط العمر المتوقع مع التمتع بالصحة. ويبرهن تنسيق المنظمة للاستجابة العالمية لكوفيد-١٩ على أهمية مهمتها. وبات الاستمرار في التركيز على تحقيق غايات المليارات الثلاثة المترسخة في برنامج العمل العام أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى من أجل

كسر حلقة الذعر والإهمال. ويكفل الرصد الصارم، وتوسيع نطاق التنفيذ، والمساءلة عن النتائج، وتوفير التمويل المستدام، والتنسيق فيما بين الدول الأعضاء والشركاء التعافي من تأثير الجائحة المقترن بالقدرة على الصمود. ومن شأن تمديد فترة برنامج العمل العام لسنتين أخريين أن يفسح المجال أمام تكثيف الاستثمارات وتنفيذ تدابير تهدف إلى تعزيز الاستجابة، وتزويد البلدان بالدعم اللازم للتعافي من آثار الجائحة وتسريع التقدم صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٤- وسبق تقديم نسخة من هذا التقرير إلى المجلس التنفيذي لكي ينظر فيه في دورته الخمسين بعد المائة،<sup>١</sup> قدمت الأساس المنطقي لتمديد برنامج العمل العام من عام ٢٠٢٣ إلى عام ٢٠٢٥، واقترحت الإجراءات اللازمة. وسوف تتيح السنتان الإضافيتان للأمانة إعادة النظر في الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-١٩ وتنفيذها، مع التسليم بأوجه عدم اليقين الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وستكشف المنظمة خلال هذه الفترة ما تقدمه من دعم إلى البلدان لتمكينها من تحقيق انتعاش منصف وقادر على الصمود ومن إحداث تأثير قابل للقياس على صحة الناس يضرب بجذوره في إطار النتائج الخاص بالمنظمة وأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة.

٥- وقد كان تمديد فترة برنامج العمل العام إلى عام ٢٠٢٥ متوقعاً في الوثيقة الأصلية، وإن دعت إلى ذلك أسباب أخرى على النحو التالي: "تسلم المنظمة بخيار تمديد نطاق برنامج العمل العام الثالث عشر في عام ٢٠٢٣ إلى عام ٢٠٢٥ رهناً بإحراز تقدم مرضٍ لتوائم بذلك دورتها بشأن التخطيط الاستراتيجي مع دورة أسرة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً".

٦- وطلب في القرار ج ص ع ٧٤-٣ (٢٠٢١)، الذي جرت الموافقة بموجبه على الميزانية البرمجية للثلاثية ٢٠٢٢-٢٠٢٣، إلى المدير العام أن يقدم إلى جمعية الصحة العالمية الخامسة والسبعين، عن طريق الدورة الخمسين بعد المائة للمجلس التنفيذي في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢، مشروع قرار لتمديد برنامج العمل العام الثالث عشر، ٢٠١٩-٢٠٢٣ إلى عام ٢٠٢٥، وما يمكن إدخاله عليه من تنقيحات وتحديثات. وأحاط المجلس علماً، في تلك الدورة، بالتقرير عن التمديد المقترح، واعتمد القرار م ت ١٥٠ ق ٤ الذي يوصي جمعية الصحة بالموافقة على ذلك الإجراء جنباً إلى جنب مع مجالات التركيز المحددة في التقرير.

## الأساس المنطقي للتمديد

خروج العالم عن المسار المؤدي إلى تحقيق معظم أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة بحلول عام ٢٠٣٠

٧- *المليار المتعلق بالتمتع بمزيد من الصحة.* على الرغم من أن من المتوقع تحقيق غاية هذا المليار بالكاد بحلول عام ٢٠٢٣، فإن التقدم المحرز يبلغ نحو ربع ما هو مطلوب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. وكانت التقديرات تشير، قبل جائحة كوفيد-١٩، إلى تمتع ٩٠٠ مليون شخص آخر بمزيد من الصحة والعافية في عام ٢٠٢٣ مقارنةً بخطة الأساس لعام ٢٠١٨. ويعكس التقدم الحالي التحسينات التي أدخلت على إتاحة أنواع الوقود المنزلي النظيفة، والمياه المأمونة، والصرف الصحي، والنظافة الصحية، ومكافحة التبغ. ومع ذلك، فالوضع ثابت بل ويسوء في مجالات أخرى مثل السمنة وسوء التغذية. ولو نظرنا إلى المستقبل لأدركنا الآن أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة يتطلب أن يكون الهدف هو الوصول إلى أربعة مليارات شخص كل فترة تمتد إلى خمس سنوات. ولتحقيق هذه الغاية، يتعين التركيز على المؤشرات الرئيسية

١ الوثيقة م ت ١٥٠/٢٩؛ انظر أيضاً المحاضر الموجزة للمجلس التنفيذي في دورته الخمسين بعد المائة، الجلسة الحادية عشرة، الفرع ٢ (بالإنكليزية).

للوفيات المبكرة والمراضة، مثل تعاطي التبغ، وتلوث الهواء، وحوادث المرور على الطرق، والصحة النفسية، والسمنة، وتغير المناخ، التي ستشكل عوامل مساعدة رئيسية لزيادة أعداد المتمتعين بمزيد من الصحة. ومن الأمور الحاسمة الاهتمام بأوجه الجور بين البلدان وفي داخلها. ولتحقيق الغايات العالمية، يجب إعداد وتنفيذ حلول سياساتية مستدامة مُسندة بالبيّنات للتحفيز على إحراز تقدم سريع داخل البلدان.

٨- *المليار المتعلق بالتغطية الصحية الشاملة*. لن تتحقق غاية هذا المليار بحلول عام ٢٠٢٣، و**يبلغ التقدّم المُحرز أقل من ربع ما هو مطلوب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠**. وتشير التقديرات الحالية إلى أننا إن لم نصح مسارنا، فستعثر استقادة مليار شخص آخر من التغطية الصحية الشاملة في عام ٢٠٢٣ بمقدار ٧٣٠ مليون شخص. ونظراً لأن الغالبية العظمى من البلدان (٩٤٪) تشهد اضطراباً شديداً في الخدمات الصحية الأساسية بسبب الجائحة، فسيترفع هذا العجز إلى ٨٤٠ مليون شخص<sup>١</sup>. وقد شهد ٩٢ بلداً، على مدى العقدين الماضيين، تغييراً ضئيلاً بل واتجاهات تزداد سوءاً في مجال الحماية المالية التي تتفاقم الآن بسبب الجائحة القائمة. وفي حين أن متوسط التغطية بالخدمات يتحسن في معظم البلدان، فمن شأن بذل جهود متضافرة للوفاء بغايات تقديم الخدمات في مجالات ذات أولوية مثل علاج فيروس العوز المناعي البشري، وتمنيع الأطفال، والتدبير العلاجي لضغط الدم أن يقلص الفجوة الحالية في الوفاء بغاية المليار هذه إلى النصف. وتشكل الرعاية الصحية الأولية مع تركيزها على الإجراءات المتعددة القطاعات، وتكامل الخدمات الصحية، وتمكين المجتمعات المحلية، وتعزيز النظم الصحية والتمويل سبيلاً واعداً نحو تحقيق التغطية الصحية الشاملة.

٩- وأكّدت جائحة كوفيد-١٩ مدى الأهمية الملحة لتحسين قياس مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالتغطية بالخدمات الصحية (٣-٨-١) والحماية الاجتماعية (٣-٨-٢). وأوصت الدول الأعضاء، وشركاء الأمم المتحدة، وفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة بأن تبادر بإجراء قياس محدث للتغطية الفعلية بالخدمات<sup>٢</sup>. وتعكف الأمانة على مراجعة التدبير المتمثل في توفير الحماية المالية، وستقترح مقياساً محسناً لكل من التغطية الفعلية بالخدمات والحماية المالية بالتشاور مع الدول الأعضاء في فريق الخبراء المشترك بين الوكالات. وسيمكّن هذا القياس المحسن البلدان من تتبع التقدّم المُحرز في تقديم التغطية الصحية الشاملة إلى سكانها عن طريق الرعاية الصحية الأولية. وبرهنت أيضاً جائحة كوفيد-١٩ على أهمية رصد الأولويات التي برزت في الصدارة، مثل ما يلي: القدرات والاستعداد في مجال الخدمات الصحية، والصحة النفسية، والرعاية الصحية الأولية، والنشاط البدني. وستقترح الأمانة مؤشرات إضافية ذات أهمية للصحة العامة في مجال رصد برنامج العمل العام أثناء فترة التمديد هذه.

١٠- *المليار المتعلق بالحماية من الطوارئ الصحية*. على الرغم من أن التوقعات الأولية أشارت إلى أنه يمكن الوفاء بهذا المليار بحلول عام ٢٠٢٣، فقد كشفت جائحة كوفيد-١٩ عن عدم وجود أي بلد متأهب تأهباً تاماً لمواجهة جائحة بهذا الحجم. وبيّن مؤشر التأهب أن قدرات التأهب على المستوى القطري قد ارتفعت مقارنةً بخطط الأساس لعام ٢٠١٨. بيد أن كوفيد-١٩ أبرز القيود التي تعترض المقاييس الحالية، وعجل بتطوير أساليب التقييم والعمليات المنهجية الرامية إلى ضمان اتسامها بمزيد من القدرة على التنبؤ والدينامية والشمول. واضطربت بعض الأنشطة المحورية للحماية من الطوارئ الصحية من جراء جائحة كوفيد-١٩، وأظهر مؤشر الوقاية أن عدد البلدان التي تشهد انخفاضاً في التغطية بالقاحات المضادة للمُمرضات ذات الأولوية أكبر مما كان عليه في السنة السابقة. ويجب إيلاء الأولوية للإتاحة المنصفة، واستراتيجيات الوقاية، وجهود التطعيم الاستدراكية، وتوسيع نطاقها وتسريعها حتى لا يزداد تراجع التغطية. ويكشف مؤشر الكشف والإبلاغ والاستجابة عن اتجاه

١ لوحة المنظمة لمتابعة المليارات الثلاثة (متاحة على <https://portal.who.int/triplebillions/>)، تم الاطلاع في ٩ أيار/مايو ٢٠٢٢).

٢ Department of Economic and Social Affairs. Meeting Report. Eighth meeting of the Inter-Agency and Expert Group on the Sustainable Development Goal Indicators 6–8 November 2018. Stockholm, Sweden.

مغاير، ألا وهو أن البلدان حسنت توقيت أحداث الكشف وعززت وظائف الصحة العامة الحاسمة مثل التصدد. ويتعين تحقيق الاستدامة لهذه المكاسب والاستثمارات وزيادتها لتغطية عدد متزايد من الطوارئ. كما أن لحماية الناس في البيئات الهشة والمتضررة من النزاع والضعيفة من الذين يتضررون على نحو غير متناسب من الطوارئ الصحية أهمية حاسمة لضمان عدم ترك أحد خلف الركب. وتعمل الأمانة مع الدول الأعضاء والشركاء على اتخاذ إجراءات بشأن الاستعراضات والتوصيات والقرارات التي صدرت مؤخراً بحيث يكون كوفيد-١٩ هو آخر جائحة من نوعها. ويجري وضع هذه المعلومات القيمة في الاعتبار في الاستعراض الشامل للصحة والتأهب، وهو آلية لاستعراض النظراء تقودها الدول الأعضاء بهدف تعزيز القدرات الوطنية على التأهب للجوائح والترويج للعمل العالمي الرامي إلى جعل العالم أكثر أماناً.<sup>١</sup>

١١- متوسط العمر المتوقع مع التمتع بالصحة. تُسهم جميع غايات المليارات الثلاثة في تحسين متوسط العمر المتوقع مع التمتع بالصحة، وهو تحديداً المؤشر الشامل والقابل للمقارنة من برنامج العمل العام من أجل رصد التقدم المحرز عموماً في تحسين صحة السكان. وبلاستفادة من البيانات المتعلقة بمعدلات الوفيات والمراضة المستقاة من تقديرات الصحة العالمية الصادرة عن المنظمة والمحدثة بانتظام، سيجري تحديد تقديرات الآثار المباشرة وغير المباشرة المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩ على متوسط العمر المتوقع مع التمتع بالصحة تحديداً كميّاً لتقييم مدى إضرار الجائحة بصحة السكان عموماً. وسوف يحقق الرصد الصارم للاتجاهات الصحية بين السكان توجيه أولويات الصحة العامة وإجراءاتها.

١٢- وتؤكد جائحة كوفيد-١٩ على الترابط فيما بين غايات المليارات الثلاثة، وتؤكد في هذا الصدد أهمية توفير الرعاية الصحية الأولية التي تُركّز على الإنصاف ونهج الصحة الواحدة الذي يشمل عبء مقاومة مضادات الميكروبات، والممرضات الجديدة، والتهديدات المحيطة بصحة الحيوان والبيئة. وإن لم يحرز تقدم كبير فيما يخص بلوغ غايات المليارات الثلاثة جميعها، سيظل العالم معرضاً للخطر، ومنقوص الحماية من المخاطر الصحية، وعاجزاً عن الكشف عن الحالات الناشئة والاستجابة لها، وغير قادر على الصمود أمامها بالقدر الكافي. ومن الضروري تماماً بذل جهود منسقة وطموحة في توسعها من أجل بلوغ التعافي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

١٣- وتسببت الجائحة في تفاقم أوجه الجور الاجتماعية والصحية القائمة من قبل، مما يشير إلى ضرورة تعميم الإنصاف والمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان بشكل منهجي. ويتوافق هذا الأمر مع نداء الأمين العام للأمم المتحدة إلى العمل من أجل حقوق الإنسان،<sup>٢</sup> وتقرير الأمين العام للأمم المتحدة المعنون "خطتنا المشتركة".<sup>٣</sup> ومن الأمثلة العديدة على أوجه الإجحاف التي تعرضت لها النساء أثناء اندلاع الجائحة الزيادات الهائلة في معدلات العنف ضد النساء والفتيات<sup>٤</sup> وعدم تقاضي النساء لأجورهن عن عملهن في خدمة الأسر داخل البيوت وفي مرافق الرعاية الصحية. وثمة حاجة ماسة إلى وضع برنامج بحثي وسياساتي مراعي للمنظور الجنساني وللجوانب الثقافية، يشمل إجراء تجارب سريرية مراعية للمنظور الجنساني بشأن توفير العلاجات واللقاحات والبيانات المصنفة من أجل تحقيق الطموح المتمثل في عدم تخلف أي أحد عن الركب. ولعل خير مثال يوضح

١ انظر الوثيقة ج ٧٥/٢١.

٢ الأمين العام للأمم المتحدة. أسمى ما ترنو إليه النفوس: نداء إلى العمل من أجل حقوق الإنسان. <https://www.un.org/en/content/action-for-human-rights/index.shtml>، تم الاطلاع في ١٩ نيسان/ أبريل ٢٠٢٢).

٣ الأمم المتحدة. خطتنا المشتركة: تقرير الأمين العام. نيويورك: الأمم المتحدة؛ ٢٠٢١. [https://www.un.org/en/content/common-agendareport/assets/pdf/Common\\_Agenda\\_Report\\_English.pdf](https://www.un.org/en/content/common-agendareport/assets/pdf/Common_Agenda_Report_English.pdf)، تم الاطلاع في ١٩ نيسان/ أبريل ٢٠٢٢).

٤ UN-Women. From insights to action: gender equality in the wake of COVID-19. New York: United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women: 2020 (<https://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2020/09/gender-equality-in-the-wake-of-covid-19>, (accessed 19 April 2022)).

أوجه الجور هذه هو الإجحاف في إتاحة لقاحات كوفيد-١٩. وستواصل الأمانة اتباع نهج أكثر فعالية تؤدي إلى تحقيق الإنصاف في مجال الصحة، مثل التحديد المنهجي للسكان المهمشين والحوازر التي تعترض الإتاحة وتنفيذ تدابير جبر الضرر، والرصد المستمر لأوجه الجور.

١٤- ويتطلب إحداث الأثر القابل للقياس في البلدان اتباع نهج منظم لتحقيق ما يلزم. وتتبع تقييمات آثار التنفيذ التي تجريها المنظمة نهجاً يقوم على البيانات لجذب انتباه الإدارة العليا إلى أفضل المجالات التي يمكن فيها للمؤشرات والأقاليم والبلدان تسريع التقدم صوب أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة وغايات المليارات الثلاثة. وتساعد التقييمات على التركيز وترتيب أولويات العمل من أجل إحداث أكبر وأسرع أثر، باستخدام بيانات وتحليلات تُعد بمشاركة البرامج التقنية.

### تعزيز القدرات القطرية على إحداث الأثر القابل للقياس

١٥- سوف تُعزز الأمانة قدرات المكاتب القطرية عن طريق منصات وأفرقة متكاملة ستنهض بالرعاية الصحية الأولية والعلوم والابتكار والبيانات والتنفيذ لإثراء الأولويات والسياسات الوطنية. وستركز المنظمة خلال السنوات الخمس التالية على خمس أولويات هي: (١) دعم البلدان في التعجيل بإحداث تحول صوب تعزيز الصحة والعافية والوقاية من الأمراض من خلال معالجة أسبابها الجذرية؛ (٢) دعم إعادة توجيه النظم الصحية بشكل جذري صوب الرعاية الصحية الأولية، باعتبارها أساس التغطية الصحية الشاملة؛ (٣) التعجيل بتعزيز نظم وأدوات التأهب للأوبئة والجوائح والاستجابة لها على جميع المستويات، مدعومة بحوكمة وتمويل قوين من أجل إطلاق عنان تلك الجهود التي تتولى المنظمة ربطها وتنسيقها الصعيد العالمي، وضمان استدامتها؛ (٤) تسخير قوة العلم، والابتكار في مجال البحوث، والبيانات والتكنولوجيات الرقمية، بوصفها عوامل حاسمة لتحقيق الأولويات الأخرى؛ (٥) التعجيل بتعزيز المنظمة بوصفها السلطة الرائدة والموجهة في مجال الصحة العالمية في صلب هيكل الصحة العالمي.

١٦- وستشكل هذه الأولويات الخمس الأساس لتمديد برنامج العمل العام؛ وستحدد أيضاً اتجاهاً استراتيجياً للميزانية البرمجية المقترحة للثلاثية ٢٠٢٤-٢٠٢٥.

### خمس مجالات تركيز مقترحة من أجل التمديد

١٧- تُشكل مجالات التركيز الخمسة المعروضة على جمعية الصحة لكي تنظر فيها، في إطار استراتيجية غايات المليارات الثلاثة المحددة في برنامج العمل العام والتي مازالت تتسم تماماً بطابع سليم وعملي، أساس القرار المتعلق بتمديد فترة برنامج العمل العام.

### أولاً: دعم البلدان في التعجيل بإحداث تحول صوب تعزيز الصحة والعافية والوقاية من الأمراض من خلال معالجة أسبابها الجذرية

١٨- كانت المنظمة قد حددت قبل الجائحة غايتها المتمثلة في المليار المتعلق بالتمتع بمزيد من الصحة من أجل مساعدة البلدان على بناء بيئات أكثر أماناً وأوفر صحة وأكثر تقدماً للدعم. وأكدت جائحة كوفيد-١٩ الحاجة إلى معالجة محددات الصحة عبر القطاعات وتضع الصحة كذلك في بؤرة اهتمامات التنمية والسلام والأمن. وستواصل المنظمة تعزيز الصحة في جميع السياسات بغية دعم البلدان في زيادة ما تبذله من جهود الوقاية في مجال الأمراض غير السارية، ومعالجة تهديدات وجودية مثل تغير المناخ والأمن، جنباً إلى جنب مع

التحديات والاتجاهات المتغيرة، بما في ذلك التغيرات السكانية، والهجرة، والتحضر، وسلاسل الإمداد بالأغذية، ومقاومة مضادات الميكروبات.

١٩- ويتمثل التحدي المائل في سرعة التحرك صوب بيئة اجتماعية وسياسية واقتصادية وتجارية تمكينية تشجع الناس وتحفزهم على قضاء حياة يتمتعون فيها بمزيد من الصحة. وأفضل سبل المضي قدماً في هذا الدرب هو الحفاظ على تمتع الناس بالصحة والاستفادة من الإنجازات المحققة للقضاء على الأحماض الدهنية المتحولة، والحد من تعاطي التبغ والكحول، والحد من محتوى النظم الغذائية من السكريات؛ وتحسين التغذية ونوعية الهواء والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والسلامة على الطرق، وما هو أكثر من ذلك. ويمكن للعمل الجاري بشأن عوامل الخطر التي تحفز عبء الأمراض العالمي أن يخفف الأمراض غير السارية إلى النصف، مما سيحد بدوره من إرهاب النظم الصحية.

٢٠- وستروج الأمانة لإقامة حوار استراتيجي بشأن السياسات مع الدول الأعضاء مستخدمة في ذلك نهجاً يشمل الحكومة ككل لتقديم أفضل مشورة بشأن كيفية الحفاظ على تمتع السكان بمزيد من الصحة. وستعتمد الأمانة أيضاً على خطط التنفيذ وتقييماته المُعدّة من أجل السمعة وتعاطي الكحول، مع توسيع نطاق هذه الخطط والتقييمات لتشمل مؤشرات برمجية أخرى تتعلق بتمتع السكان بمزيد من الصحة في إطار النتائج الخاص بالمنظمة.

## ثانياً: دعم إعادة توجيه النظم الصحية بشكل جذري صوب الرعاية الصحية الأولية، باعتبارها أساس التغطية الصحية الشاملة

٢١- استناداً إلى إعلان أستانا بشأن الرعاية الصحية الأولية والإعلان السياسي المتعلق بالتغطية الصحية الشاملة الذي اعتمدته جميع الدول الأعضاء أثناء الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠١٩، تشكل الرعاية الصحية الأولية أولوية عبر مستويات المنظمة الثلاثة. ويتضمن برنامج المنظمة الخاص بالمعني بالرعاية الصحية الأولية، الذي استُهل في عام ٢٠٢٠ كجزء من برنامج عمل التحول في المنظمة، لبنات إقامة شراكة التغطية الصحية الشاملة والنظم الصحية. ويزود البرنامج حالياً ١١٥ بلداً بالخبرة التقنية، فضلاً عن الدعم اللازم من خلال تعيين مستشارين معنيين بالسياسات الصحية في مكاتب المنظمة القطرية وتوفير مستشارين إقليميين معنيين بالسياسات الصحية، يتولون تيسير إقامة الحوار بشأن السياسات وتقديم دعم مكثف لتوفير الرعاية الصحية الأولية في بلدان عديدة. وترتبط الرعاية الصحية الأولية بين غايات المليارات الثلاثة، فتعزز النظم الصحية والوظائف الأساسية للصحة العامة والنهج السياساتية المتعددة القطاعات. وتتعهد بالتزام أصيل بتعزيز الإنصاف في مجال الصحة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المجتمعات المحلية مع التركيز على الأثر دون الوطني والمحلي المترتب على الإجراءات الناجمة عن التغطية الصحية الشاملة والأمن الصحي ومعالجة محددات الصحة. وبعد عقود من التقدم، أحدثت كوفيد-١٩ تراجعاً في جميع المؤشرات تقريباً، فإذا بالمصروفات الصحية التي تُدفع من المال الخاص تجرّ الملايين من الناس إلى الفقر مرة أخرى. وستوسع المنظمة نطاق برنامجها الخاص بالمعني بالرعاية الصحية الأولية من أجل تقديم دعم مكثف إلى جميع البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، وسيكون البرنامج نشطاً في جميع البلدان. وما لم تحدث زيادة في تمويل الرعاية الصحية الأولية، سيكون التقدم المُحرز في هذا الشأن عُرضة للخطر.

٢٢- ومن المهم الاعتراف بأن الصحة تمثل حقاً أساسياً من حقوق الإنسان متأصلاً في دساتير جميع الأمم تقريباً، وأنها ليست مجرد خدمة تقدمها الحكومات. وستكثف الأمانة تركيزها على أقل فئات السكان استفادة من الخدمات وأكثرها تهميشاً. وسيشمل ذلك المساواة بين الجنسين، إلى جانب المهاجرين واللاجئين والمشردين داخلياً والأقليات الجنسية والجنسانية، والأشخاص الذين يعانون من العنصرية، والأقليات الإثنية، والشعوب الأصلية،

والأشخاص ذوي الإعاقة. ويعكف مجلس المنظمة الجديد المعني باقتصاديات الصحة للجميع على إعداد توصيات بشأن تحول نظمنا الصحية الذي يقوده الابتكار والذي سيعطي دفعة كبيرة للرفاهية الاقتصادية. وستوفر أكاديمية المنظمة الجديدة للملايين من الناس من جميع أنحاء العالم إتاحة سريعة لأعلى مستويات التعلم في مجال الصحة. والأهم من ذلك أن الأمانة ستعتمد كذلك على خطط التنفيذ وتقييماته المعدة من أجل التمويل في مجال الصحة ومؤشرات مختارة لتقديم الخدمات وتوسع نطاقها لتشمل مؤشرات برمجية أخرى تتعلق بالتغطية الصحية الشاملة في إطار النتائج الخاص بالمنظمة.

**ثالثاً: التعجيل بتعزيز نُظم وأدوات التأهب للأوبئة والجوائح والاستجابة لها على جميع المستويات، المدعومة بحوكمة وتمويل قوين من أجل إطلاق تلك الجهود التي تتولى المنظمة ربطها وتنسيقها على الصعيد العالمي، ومن أجل ضمان استدامتها**

٢٣- أكدت الجائحة أن العالم ليس متأهباً، وأن الهيكل العالمي للتأهب والاستجابة للجوائح ضعيف ومجزأ. ويشير أكثر من ٣٠٠ توصية صادرة عن استعراضات بالغة الأهمية أجراها الفريق المستقل المعني بالتأهب والاستجابة للجائحة، ولجنة المراجعة المعنية بتنفيذ اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) أثناء الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩، ولجنة الرقابة الاستشارية المستقلة المعنية ببرنامج المنظمة للطوارئ الصحية، والمجلس العالمي لرصد التأهب، إلى الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-١٩. وهذه التوصيات بمثابة دليل يسترشد به العالم في الاستجابة لهذه الأزمة ولتحسين تأهبه لها ضماناً لأن تكون جائحة مثل كوفيد-١٩ هي الأخيرة من نوعها. وتجري حالياً مناقشة الاتجاه الاستراتيجي العام الذي ستتخذه المنظمة في تحسين ودعم القدرات والنظم وعمليات التنسيق الخاصة بالتأهب والاستجابة للطوارئ الصحية.

٢٤- وقد اعتمدت جمعية الصحة العالمية أثناء دورتها الاستثنائية الثانية المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١ المقرر الإجمالي (SSA2(5)، الذي قررت بموجبه، من جملة أمور أخرى، أن تنشئ هيئة تقاوض حكومية دولية لصياغة اتفاقية أو اتفاق أو صك دولي آخر للمنظمة بشأن التأهب والاستجابة للجوائح والتقاوض بشأنه. وركّزت الدورة على الدعم الذي ستقدمه الأمانة للدول الأعضاء، وعلى هياكل الحوكمة التي تكفل المساءلة المتبادلة، ويشمل ذلك التوجيهات الاستراتيجية العامة بشأن التأهب والاستجابة للطوارئ.

٢٥- ويجري تنفيذ العديد من المبادرات الداعمة لسد الفجوات بين البلدان، وبناء نظم صحية وقوى عاملة قادرة على الصمود، وتعزيز نظم الترصد. وتشمل هذه المبادرات، على سبيل الذكر لا الحصر، ما يلي: تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-١٩، وفريق المنظمة الاستشاري العلمي المعني بمنشأ الممرضات المستجدة، ومركز منظمة الصحة العالمية لتحليل المعلومات عن الجوائح والأوبئة الذي يقع مقره في برلين، ومجمع إتاحة تكنولوجيات مكافحة كوفيد-١٩، ومراكز المنظمة لنقل تكنولوجيا لقاحات الرنا المرسال ضد كوفيد-١٩، وشبكة "المستقيدين" ذات الصلة، والمنتدى العالمي للإنتاج المحلي، والاستعراض الشامل للصحة والتأهب. وقد عملت الأمانة مع الدول الأعضاء على إعداد مبادرات جديدة تهدف إلى تعزيز الأمن الصحي العالمي، مما يعكس الولايات الصادرة منذ فترة طويلة عن جمعية الصحة. وأدت المنظمة دوراً حاسماً في تسريع البحوث وتطوير الأدوات الصحية اللازمة لمكافحة كوفيد-١٩، واعتمدت ١٠ لقاحات مضادة لكوفيد-١٩ في عام ٢٠٢١، وأجرت تقديراً للوفيات المفرطة المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩.

٢٦- واتخذت عدة خطوات صوب تحسين الإنتاج المحلي للقاحات وأدوية فائقة الجودة، من أجل تعزيز الأمن الصحي والتغطية الصحية الشاملة. ويشكّل القرار الذي اتخذته الدول الأعضاء أثناء الدورة الاستثنائية الثانية لجمعية الصحة العالمية بالمضي قدماً صوب إعداد صك جديد بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها

خطوة تاريخية إلى الأمام. وستواصل الأمانة حث القادة على العمل بطموح على أن تكون المفاوضات سريعة، وأن تكون البلدان مستعدة للاستجابة للجائحة المقبلة المحتملة.

#### رابعاً: تسخير قوة العلم، والابتكار في مجال البحوث، والبيانات والتكنولوجيات الرقمية، بوصفها عوامل حاسمة لتحقيق الأولويات الأخرى

٢٧- أدت جائحة كوفيد-١٩ إلى نشوء طلب غير مسبوق على البيانات المناسبة التوقيت والموثوقة والعملية. إذ سيستحيل بلوغ غايات المليارات الثلاثة المحددة في برنامج العمل العام وتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة من دون الاستناد إلى بيانات وعلوم متينة. ولا يمكن إحراز تقدم مستدام من دون الهيكل الأساسي من المعلومات الدقيقة والابتكار المتواصل والتقييم الدقيق للأثر الفعلي الذي تحدثه البرامج والتوصيات. ويشكل إعداد منصة متكاملة للعلم والابتكار والبيانات والتنفيذ، وأدوات رقمية عاملاً أساسياً لتحقيق الإنصاف ووسيلة لتسريع الوفاء بجميع أولويات البلدان.

٢٨- وتعكف المنظمة على تحويل نفسها إلى منظمة حديثة تقوم على البيانات. وإذ تسترشد الأمانة، أولاً، بالتقييم العالمي للقدرات القطرية في نظم البيانات والمعلومات الصحية جنباً إلى جنب مع التقييم العالمي لقدرات البلدان في مجال جمع البيانات ونظم المعلومات الصحية، فإنها تقدم الدعم إلى البلدان في تحسين ترصد الصحة العامة والأمراض، وتعزيز ممارسات تسجيل الأحوال المدنية والإحصاءات الحيوية والإبلاغ عن أسباب الوفاة، وتحسين نظم المعلومات الصحية الروتينية.<sup>١</sup> وستقدم الأمانة الدعم إلى البلدان، مستعينة بالأدوات والإرشادات المستقاة من مجموعة "سكور" التقنية للبيانات الصحية، من أجل سد الفجوات في البيانات وتحسين الإحصاءات الصحية السكانية، وتقدير الأثر الناجم عن جائحة كوفيد-١٩ تقديراً كمياً. وستدشن المنظمة مؤتمراً دولياً جديداً بشأن الإحصاءات الصحية لتحسين قياس معدلات التمتع بالصحة بتطبيق المعايير العالمية والتنسيق الفعال. وثانياً، وبناءً على طلب الدول الأعضاء، ستدشن الأمانة المركز العالمي للبيانات الصحية بوصفه مصدراً جديراً بالثقة للحصول على البيانات الصحية، مسترشدة بالسياسات والممارسات الخاصة بإدارة البيانات الجيدة. وثالثاً، ستتوسع الأمانة في إجراء تقييمات التنفيذ القائمة على البيانات لغايات المليارات الثلاثة على كل من المستوى العالمي والإقليمي والقطري بغية تحديد الأولويات وسيناريوهات التسريع، مسترشدة بالإجراءات السياسية والبرمجية المناسبة.

٢٩- وتعكف المنظمة على مواصلة تعزيز قدراتها العلمية. وسعيًا من الأمانة إلى تحسين وظيفتها في مجال وضع القواعد والمعايير واستخلاص العبر من الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩، فإنها عاكفة على تعزيز نظامها المعني بضمان الجودة بناءً على عمل لجنة استعراض المبادئ التوجيهية وتصاريح النشر الإقليمية. ويفضل التركيز على المنتجات التقنية العالية الأولوية عبر أنحاء المنظمة كلها وضمان إحداث المبادئ التوجيهية للأثر المرجو منها في البلدان، فقد اعتُمد "نهج معني بتحديث المبادئ" سيسهل تحديث المبادئ التوجيهية للمنظمة وترجمتها إلى أدوات تدعم اتخاذ قرارات يستفيد منها مباشرة مقدمو خدمات الرعاية الصحية. وتعظيماً لأثر الابتكارات على تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة، ستتولى المنظمة قيادة عملية تنفيذ "إطار يوسع نطاق الابتكار" للتوفيق بين طلبات البلدان واحتياجاتها في مجال الصحة والابتكارات الناضجة الجاهزة للتنفيذ (التي يتراوح نطاقها بين الابتكارات المتعلقة بتقديم الخدمات والتكنولوجيات الرقمية) التي تحددها وترعاها الجهات الممولة للابتكار والبلدان نفسها. وإذ تستفيد الأمانة من كيانات البحث التي تستضيفها (البرنامج الخاص للبحث والتطوير والتدريب على بحوث الإنجاب البشري المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي) وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي والبرنامج الخاص للبحث والتدريب في مجال أمراض المناطق المدارية المشترك بين اليونسف والبرنامج الإنمائي

١ انظر الوثيقة ج ٧٤/٨.

والبنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية والتحالف من أجل بحوث السياسات والنظم الصحية)، فإنها ستطرح برنامج عمل بشأن التعلم في النظم الصحية للبلدان من أجل تبديد الشواغل التي تقاومت بسبب جائحة كوفيد-١٩، وذلك عن طريق التحفيز على إجراء البحوث السياساتية في المستقبل عن الصحة الإنجابية وأمراض الفقر المعدية وغيرها من المواضيع ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، فقد أكدت جائحة كوفيد-١٩ على أهمية قائمة لقاحات المنظمة المرخص باستخدامها في حالات الطوارئ واختبار صلاحية المنتجات الصحية مسبقاً، وضمان إقامة نظم وطنية وإقليمية معنية بتنظيم المنتجات الصحية، تتسم بالكفاءة والفعالية. وأعدت المنظمة نهجاً شاملاً لتحفيز البحث والابتكار عن طريق تحديد مواصفات المنتجات المستهدفة، وإسداء المشورة العلمية المشتركة إلى مبتكري المنتجات، وإنشاء مراكز لنقل التكنولوجيا من أجل بناء القدرات اللازمة لإنتاج اللقاحات والمنتجات الصحية محلياً.

### خامساً: التعجيل بتعزيز المنظمة بوصفها السلطة الرائدة والموجهة في مجال الصحة العالمية في قلب هيكل الصحة العالمي

٣٠- إن الأساس الذي يستند إليه دور المنظمة القيادي في قلب هيكل الصحة العالمي هو مسؤوليتها الدستورية المتمثلة في "العمل كسلطة التوجيه والتنسيق في ميدان العمل الصحي الدولي" و"إقامة تعاون فعال مع الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والإدارات الصحية الحكومية والجماعات المهنية وغير ذلك من المنظمات، حسبما يكون مناسباً، والحفاظ على هذا التعاون". ووجود منظمة قوية في قلب هيكل الصحة العالمي يمنع التجزؤ ويحسن القيمة مقابل المال، لا من أجل استثمارات الدول الأعضاء في المنظمة فحسب، ولكن أيضاً في النظام الإيكولوجي الصحي العالمي بالكامل. وفي الوقت الراهن، تُركّز المنظمة على تعزيز هيكل الصحة العالمي لتحقيق الأمن الصحي، بما في ذلك الحوكمة، والنظم والأدوات، والتمويل. ويعتمد إيجاد هيكل صحة عالمي قوي لتحقيق الأمن الصحي على التعاون بين الوكالات المتعددة الأطراف فضلاً عن عقد الشراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص.

٣١- وتوفر المنظمة القيادة وتعزز شراكاتها مع الوكالات المتعددة الأطراف الأخرى الناشطة في مجال الصحة، بوسائل منها خطة العمل العالمية بشأن تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية.<sup>١</sup> وتضم خطة العمل العالمية منظمة الصحة العالمية و ١٢ منظمة متعددة الأطراف معنية بالصحة العالمية والتنمية والمساعدة الإنسانية لدعم انتعاش منصف وقادر على الصمود من كوفيد-١٩ توجهاً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة. وجرى توسيع نطاق تنفيذ خطة العمل العالمية في أكثر من ٥٠ بلداً آخر، ويتواصل توسيع نطاق تنفيذها لتلبية الطلب في مجال تقديم الدعم مثلاً فيما يخص اتباع نهج تعافي تركز على الرعاية الصحية الأولية. وسيحقق إطار للرصد الحصول على تعليقات بشأن أفضل السبل الكفيلة بتمكين النظام المتعدد الأطراف من دعم البلدان في تسريع وتيرة التقدم. وستحضر أهمية خطة العمل العالمية كمنصة التعاون فيما بين الوكالات المتعددة الأطراف لتوفير التمويل المشترك والرصد والتقييم والمناقشات في الأجهزة الرئاسية للوكالات. وتتواصل المنظمة تعزيز اشتراكها في مننديات متعددة الأطراف ورفيعة المستوى، مثل مجموعة العشرين،<sup>٢</sup> ومجموعة الدول السبع،<sup>٣</sup> لتعزيز التزامها السياسي بالعمل المنسق بشأن المسائل الصحية العالمية الحاسمة.

١ لمزيد من المعلومات، انظر "توثيق عرى التعاون من أجل تحسين الصحة: الموقع الإلكتروني لخطة العمل العالمية بشأن تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية [بالإنكليزية] (<https://www.who.int/initiatives/sdg3-global-action-plan>)، تم الاطلاع في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٢٢).

٢ الأرجنتين وأستراليا والبرازيل وكندا والصين وفرنسا وألمانيا والهند واندونيسيا وإيطاليا واليابان والمكسيك وجمهورية كوريا والاتحاد الروسي والمملكة العربية السعودية وجنوب أفريقيا وتركيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

٣ كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

٣٢- وتوثق المنظمة كذلك عرى شراكاتها مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والبرلمانات من خلال تنفيذ استراتيجيات محددة بشأن المشاركة. وفي حالة المجتمع المدني، فإن هذه الشراكات تساعد على تسريع وتيرة التنفيذ، بوسائل منها مثلاً التركيز على جوانب المساءلة، وإشراك المجتمعات المحلية (بما فيها المجتمعات الدينية)، وإشراك الشباب بشكل هادف، فضلاً عن وضع آليات أمتن لإشراك المجتمع المدني بصورة منتظمة في عمل المنظمة. أما في حالة القطاع الخاص، فإن هذا التعاون يساعد على تسريع وتيرة التنفيذ بوسائل، من بينها، التركيز على جوانب البحث والتطوير والبيانات والصحة الرقمية، وتوفير معلومات موثوقة بواسطة وسائل التواصل الاجتماعي، وتحسين الأثر الصحي المحقق من الأنشطة الأساسية التي يضطلع بها القطاع الخاص، وتطوير الدور الذي يحتمل أن تؤديه المنظمة في مجال التمويل المبتكر والمقاييس البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة.

٣٣- وفي إطار برنامج التحول، أعدت الأمانة أول مبرر استثمار لها، وعقدت منتدى الشركاء الأول، وأنشأت مؤسسة منظمة الصحة العالمية، وزادت من التبرعات الأساسية، واعتمدت التمويل المواضيعي، وحذّثت مبرر الاستثمار الخاص بها. ومن شأن الانتقال إلى تمويل أكثر مرونة أن يمنح المدير العام القدرة على نقل الأموال إلى حيث تحقق أبلغ الأثر، وعلى تحسين تنفيذ الأولويات التي تحددها الدول الأعضاء في الميزانية البرمجية. وسيتوقف نجاح المنظمة في المستقبل على مدى تأييد الدول الأعضاء لمقترحات الفريق العامل المعني بالتمويل المستدام - أي زيادة الاشتراكات المقدرة لتصل إلى نسبة ٥٠٪ على الأقل من ميزانية المنظمة بحلول الثنائية ٢٠٢٨-٢٠٢٩، وإضافة نموذج لتجديد الموارد إلى عملية وضع الميزانية البرمجية.<sup>١</sup>

### الإجراء المطلوب من جمعية الصحة

٣٤- جمعية الصحة العالمية الخامسة والسبعون مدعوة إلى الإحاطة علماً بهذا التقرير واعتماد مشروع القرار الذي أوصى به المجلس التنفيذي في القرار م١٥٠ ق٤ (٢٠٢٢).

= = =